ندوة بعنوان

"البورصة أهم مصادر تمويل الشركات والمشروعات في الاقتصاد المصري"

نظمت شعبة الإدارة والمحاسبة بالمعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات – اكاديمية الشروق، ندوة بعنوان "البورصة أهم مصادر تمويل الشركات والمشروعات في الاقتصاد المصري"، بتاريخ الأحد الموافق ٢٠٢٣/٥/٢١ بمدرج (٤) – مبنى هـ والمحاضرة مقدمة من:

د/ داليا عمر السواح ..... عضو مجلس إدارة البورصة المصرية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجمعية رجال الأعمال المصريين

تحت رعاية ا.د/ محمد صلاح الدين السيد متولى عميد المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات وبحضور كل من:

١- ا.د/ نبيل عبد الرءوف إبراهيم ..... استاذ المحاسبة بالمعهد والقائم بأعمال رئيس الشعبة ووكيل المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات

٢- ا.م.د/ ايمان وديع عبد الحليم ..... استاذ إدارة الأعمال المساعد بالمعهد ورئيس شعبة نظم المعلومات الإدارية ونائب رئيس وحدة التاكيو باكاديمية الشروق.

٣- أ/ محمد خليفة ..... مدرس مساعد محاسبة بشعبة الإدارة والمحاسبة

ومن خارج المعهد:

١- أ.د/ محمد ابراهيم خليل ..... استاذ المحاسبة ووكيل كلية التجارة – جامعة بنها

٢- د/ داليا سمير ..... مدرس المحاسبة بكلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

تناولت الندوة العنوان من خلال الإجابة على عدة تساؤلات لطلاب الفرقة الرابعة (برنامج المحاسبة) بالإضافة الى تقديم عدد من التجارب ذات العلاقة بموضوع الندوة على النحو التالى:

س١: ما هي البورصة ومؤشر البورصة وما العلاقة بينهما؟
س٢: كيف استثمر في البورصة بمصر؟
س٣: لماذا يعتبر الاستثمار في البورصة فكرة جيدة؟
س٤: كيفية القيد بالبورصة؟ وماهى شروط القيد أسهم الشركات المصرية فى البورصة المصرية (السوق الرئيسى)؟ وشروط قيد أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة؟
س٥: ماهي صناديق الإستثمار؟

وتمت الاجابة على الاسئلة السابقة على النحو التالى:

البورصة: هي المكان المتخصص الذي يتم من خلاله بيع وشراء الأسهم سواء على أرض الواقع أو افتراضيًا، واختيار البورصة التي سوف يتم فيها عمليات بيع وشراء الأسهم يلعب دور رئيسي في تحديد مستوى الربح، وقد تم إنشاء البوصة المصرية بفرعيها في القاهرة والإسكندرية بعد سلسلة من القرارات الجمهورية حتى أستقرت على الأحكام المنظمة لها بموجب أخر قرار جمهوري رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٩، ويتم إدارة الفرعين من قبل مجلس الإدارة ويتبعان نفس قواعد التداول وأنظمة المقاصة والتسوية.

البورصة المصرية تعد أحد أهم مصادر التمويل للشركات ورغم انها ليست مصدر التمويل الأوحد ولكنها الأهم ويرجع ذلك لعدة أسباب، حيث أن البورصة تساهم في التمويل في إطار من الشفافية والافصاح ويسهل ذلك التمويل سواء من صغار المستثمرين أو من مؤسسات كبيرة أو مستثمرين أجانب ولذلك يمكن القول أن تدوال الأوراق المالية وتاريخ هذا التداول لشركة معينة يعد أحد أهم الضمانات الحقيقة لقوة المركز المالي للشركة ، كما أن البورصة انعكاس مباشر للحالة الإقتصادية والسياسية في مصر.

تتبنى البورصة المصرية عددًا من الثوابت لتدعيم كفاءة السوق والقدرة التنافسية للشركات المقيدة أهمها:

- ✓ تحقيق التوازن بين حماية حقوق المستثمر وتكلفة الالتزامات التى تتحملها الشركة المقيدة لتحقيق هذه الحماية.
- ✓ الزام كافة الشركات الأعضاء بقواعد حوكمة الشركات بما يساعد على تحقيق الرقابة الفعالة.

تقدم البورصة المصرية عدة أوعية استثمارية كالتالي:

هناك نوعين أساسين: **استثمار قصير الأجل، استثمار طويل الأجل** وبطبيعة الحال لكل نوع عيوبه ومميزاته؛ **الاستثمار قصير** الأجل يعتبر الرهان الأكثر أمانًا ويحقق أعلى ربح لتلبية احتياجات مادية بشكل سريع، ومن أشهر أنواعه **"التداول اليومي"** وهو شراء وبيع الأسهم عبر الإنترنت على مدار يوم واحد وتحقيق من تغيرات الأسعار خلال ذلك اليوم، أما **الاستثمار طويل** المدى يساعدك على نمو محفظتك الاستثمارية لتحقيق أهداف مالية مستقبلية، وأشهر أنواعه **"استثمار النمو"** الذي يقوم على تثمين قيمة السهم في شركة واعدة مع توقع إمكاناته للنمو مما يؤدي إلى تحقيق أرباح عالية مستقبلًا، واستثمار **"متوسط تكلفة الجنية"** والذي يتضمن الاستثمار عبر فترات زمنية محددة مسبقًا للحد عواقب تقلب الأسعار. يتطب كلا النوعين نهجًا منظمًا للاستثمار غير مبنى على توقعات سهولة وسرعة الربح، كما ينصح الخبراء بالمزج بين النوعين في محفظتك الاستثمارية.

- ✓ **الأسهم العادية:** هي عبارة عن ورقة مالية تعطي الحق لمالكها في جزء من ملكية المنشأة أو الشركة حسب نسبة الأسهم التي يمتلكها بها.

- ✓ **الأسهم الممتازة:** هي عبارة عن نوع من الأسهم المميزة التي تمنح مالكها حقوق إضافية مثل التصويت للإدارات وقرارات الجمعية العمومية للشركات.
- ✓ **السندات الحكومية**: وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة للإنفاق العام مثل (سندات الخزانة، سندات الإسكان، سندات التنمية).
- ✓ **سندات الشركات**: وهي عبارة عن سندات تصدرها الشركات لتمويل مشاريع التوسع والتطوير.
- ✓ **صناديق الاستثمار**: وهي نوعان صناديق مغلقة وصناديق مفتوحة، حيث يكون التداول في الصناديق المغلقة أكثر حرية.
- ✓ **صناديق المؤشرات**: وهي عبارة عن صناديق استثمارية مفتوحة فهي أكثر فاعلية واقتصادية وشفافية وأكثر مرونة وأكثر تنوع.

أما **مؤشر البورصة** هو المعيار الأساسي لمعرفة حالة السوق أو حالة قطاع معين في السوق، كما يعكس وضع أهم شركات التداول في البورصة مع تقييم كل شركة، ومع ارتفاع وانخفاض أسعار الأسهم الفردية تتأثر القيمة الإجمالية للمؤشر الفردي. لكل دولة مؤشر بورصة أو عدة مؤشرات، ومن أشهرهم عالميًا مؤشر "داو جونز" أو مؤشر "ستاندرز آند بورز ٥٠٠". أما في مصر، فيعتبر مؤشر EGX 30 التابع للبورصة المصرية هو المؤشر الأكثر متابعة، حيث يضم أعلى ٣٠ شركة من حيث عدد المعاملات اليومية.

س ٢ : كيف استثمر في البورصة بمصر؟

هناك بعض المنصات التي يمكن الاستثمار من خلالها مثل **ثاندر** وهي عبارة عن منصة استثمار إلكترونية مصممة لتبسيط عملية الاستثمار لتتمكن من الاستثمار بنفسك بسهولة.، كما يمكنك الاستعانة بشركة سمسرة، التي تلعب دور الوسيط لتسيهل عملية الاستثمار بين البائع والمشتري مقابل عمولة أو رسوم يتم تحصيلها بعد إتمام العملية. للتعرف على ترتيب أفضل شركات السمسرة وفقًا للبورصة المصرية.

س٣: لماذا يعتبر الاستثمار في البورصة فكرة جيدة؟

لأنه وسيلة للإدخار آمنة وأرباحها أعلى من أرباح فوائد حسابات التوفير، ولأن الإدخار يجعلك أكثر حرية في اتخاذ قرارتك المستقبلية لأن لديك القدرة المادية على تحمل نفقاتها، لذلك الاستثمار في البورصة فكرة جيدة تستحق تحويلها إلى تجربة.

س٤: كيفية القيد بالبورصة؟

قيد أسهم الشركة في سوق الأوارق المالية هو أحد القرارات المهمة، وفي أغلب الأحيان يعد خطوة ملحة ليس للتطور فحسب ولكن للحفاظ على الطابع المؤسسي وحماية علامتها من الاندثار.

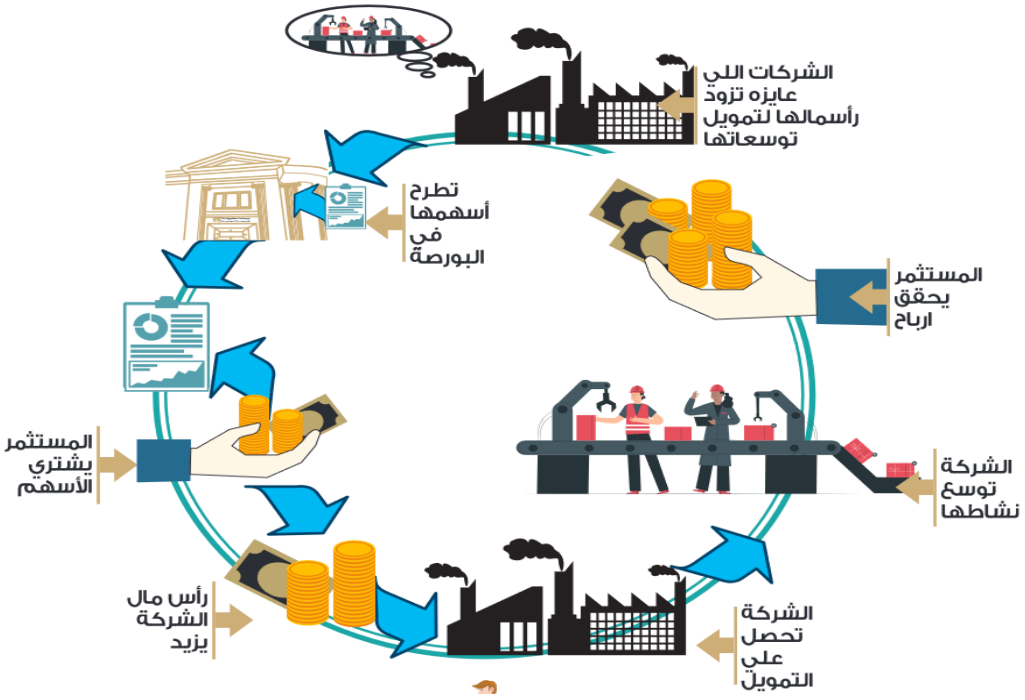

شروط القيد أسهم الشركات المصرية فى البورصة المصرية (السوق الرئيسى):

١- ألا تقل نسبة ألاسهم المراد طرحها عن ٢٥٪ من إجمالي الأسهم المقيدة للشركة **أو** ربع في الالف من رأس المال السوقى حر التداول بالبورصة بما لا يقل عن ١٠٪ من أسهم الشركة.

٢- الا يقل عدد المساهمين بالشركة بعد الطرح عن ٣٠٠ مساهم مع مراعاة ان تكون الاسهم المخصصه موزعه في ضوء الضوابط التى تحددها البورصة بهدف التحقق من عدم صورية الطرح.

٣- أن لا يقل عدد الأسهم المصدرة المطلوب قيدها عن ٥ مليون سهم.

٤- أن تقدم الشركة طالبة القيد القوائم المالية لسنتين ماليتين سابقتين على طلب القيد، على أن تكون هذه القوائم معدة وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية وتمت مراجعتها وفقًا لمعايير المراجعة المصرية بواسطة أحد مراقبي الحسابات المقيدين بسجل الهيئة ومصدق عليها من الجمعية العامة للشركة والموثق محضرها لدى الجهة الإدارية المختصة.

٥- أن يكون رأس المال المصدر مدفوعًا بالكامل ولا يقل عن ١٠٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادلها من العملات الأجنبية، وذلك من واقع آخر قوائم مالية سنوية أو آخر قوائم مالية دورية مرفقًا بها تقرير مراجعة شامل من مراقب الحسابات، ومصدق عليها من الجمعية العامة للشركة، والا تقل حقوق المساهمين في آخر قوائم مالية سنوية أودورية سابقة على تاريخ طلب القيد عن رأس المال المدفوع.

٦- تقديم تعهدات بأن لا تقل نسبة احتفاظ المساهمين الرئيسيين بالشركة عن ٥١٪ من الأسهم المملوكة لهم فى رأسمال الشركة حال توافرها وإذا كان إجمالي الأسهم المحتفظ بها وفقاً لذلك نسبته أقل من ٢٥٪ من أسهم رأسمال الشركة المصدر، يتم استكمال نسبة الـ ٢٥٪ من مساهمات أعضاء مجلس الادارة و مؤسسي الشركة أو غيرهم من مساهمى الشركة و ذلك لمدة لا تقل عن سنتين ماليتين من تاريخ الطرح بالبورصة أو من تاريخ القيد بالنسبة للشركات التي طرحت أسهمها للاكتتاب العام في سوق الإصدار قبل القيد على أن يتم الإحتفاظ بذات النسبة السابقة فى أي زيادة لرأس مال الشركة لذات الفترة، وذلك فيما عدا الأسهم المجانية

٧- أن لا تقل نسبة صافي الربح قبل خصم الضرائب عن آخر سنة مالية سابقة على طلب القيد عن ٥٪ من رأس المال المدفوع المطلوب قيده، على أن يكون صافي أرباح الشركة قبل خصم الضرائب متولد من ممارسة الشركة لنشاطها المحقق لغرضها الوارد بنظامها الأساسي وبشرط أن لا تقل نسبة صافى الربح قبل الضريبة بعد حسابه على أساس سنوي بالقوائم المالية الدورية المثبت بها رأس المال المطلوب قيده والقوائم المالية الدورية التي تليها – في حالة الانتهاء من إعدادها – عن نسبة ٥٪ من رأس المال مرجحاً بالمدة.

وفى جميع الأحوال لا يجوز التعامل على أسهم الشركة خلال تلك الفترة من تاريخ التسجيل وحتى بدء التداول على هذه الأسهم الا بموافقة الهيئة، ويعتبر القيد كأن لم يكن في حالة عدم قيام الشركة بطرح أسهمها خلال شهر من تاريخ تسجيلها لدى الهيئة، ويجوز مد هذه المهلة بموافقة الهيئة في الحالات التي تقدرها .

<u>شروط قيد أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة</u>

١. ألا تقل نسبة أسهم المراد طرحها عن ٢٥٪ من إجمالي الأسهم المقيدة للشركة **<u>أو</u>** ربع في الالف من رأس المال السوقى حر التداول بالبورصة بما لا يقل عن ١٠٪ من أسهم الشركة.
٢. ألا يقل عدد المساهمين بالشركة عن ١٠٠ مساهم بعد الطرح، مع مراعاة ان تكون الاسهم المخصصة موزعه فى ضوء الضوابط التى تحددها البورصة بهدف التحقق من عدم صورية الطرح.
٣. الا تقل نسبة الأسهم حرة التداول عن ١٠٪ من إجمالي أسهم الشركة او ١/٨ في الالف من رأس المال السوقى حر التداول بالبورصة بما لا يقل عن ٥٪ من أسهم الشركة.
٤. أن ألا يقل عدد الأسهم المصدرة المطلوب قيدها عن ١٠٠ ألف سهم.
٥. أن تقدم الشركة طالبة القيد القوائم المالية لسنتين ماليتين سابقتين علي طلب القيد علي أن تكون هذه القوائم معده وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وتم مراجعتها وفقا لمعايير المراجعة المصرية بواسطة احد مراقبي

الحسابات المقيدين بسجل الهيئة واقرتها الجمعية العامة العادية للشركة ومصدق عليها من الجهة الادارية المختصة.

٦. أن يكون رأس المال المصدر مدفوعاً بالكامل وبحد ادنى مليون جنيه وأقل عن ١٠٠ مليون جنيه وذلك من واقع اخر قوائم مالية سنوية او اخر قوائم مالية دورية مرفقاً بها تقرير مراجعه شامل من مراقب الحسابات ومصدق عليها من الجمعية العامه للشركة.

٧. أن لا تقل حقوق المساهمين في آخر قوائم مالية سنوية او دورية سابقة على تاريخ طلب القيد عن رأس المال المدفوع.

٨. تقديم تعهدات بالا تقل نسبة احتفاظ المساهمين الرئيسين بالشركة عن ٥١٪ من الأسهم المملوكة لهم فى راسمال الشركة حال توافرها وبحد ادنى ٢٥٪ من إجمالى الاسهم المطلوب قيدها ، وفى حال كون نصف ما يملكونه اقل من نسبة ال ٢٥٪ من اسهم الشركة المصدرة، يتم استكمال نسبة ال ٢٥٪ من مساهمات اعضاء مجلس الادارة ومؤسسى الشركة أو غيرهم من مساهمى الشركة وذلك لمدة لا تقل عن سنتين ماليتين من تاريخ القيد في البورصة

س٥: ماهي صناديق الإستثمار؟

صناديق الإستثمار هى عبارة عن وعاء مالى يملكه عدد كبير من المستثمرين ويكون رأس مال الصندوق عدة ملايين من الجنيهات، ويدار بواسطة متخصصون يقومون بعمل الدراسات والأبحاث عن أفضل الشركات والمؤسسات التى يمكن الاستثمار بها، وهى وسيلة أكثر مناسبة لصغار المستثمرين باعتبار أن الصندوق يدار بواسطة متخصصين ومحترفين فى كيفية التداول في البورصة.

ويتخذ هؤلاء المتخصصون قرار الشراء أو البيع للعديد من الأسهم والسندات ووضعها فى محفظة واحدة وبالتالى يحصل المساهم فى الصندوق على ميزة «التنويع» وما يصاحبها من مخاطرة أقل نسبيا وهى ميزة لا يمكن الحصول عليها عن طريق الاستثمار المباشر فى «البورصة » إلا باستثمار مبالغ كبيرة.

ولكن تذكر أن الاستثمار عن طريق صناديق الاستثمار لا يسمح بأى تحكم أو توجيه، مثل راكب سيارة يقودها شخص آخر قمت أنت باختياره ووثقت به ولذلك يجب دائماً اختيار القائد الذى تثق فيه، إذ يجب عليك تحرى الدقة قبل الاستثمار.

ومن المفترض أن تكون درجة المخاطرة الناجمة من الإستثمار عن طريق الصندوق أقل من درجة المخاطرة، ويجب أن تأخذ صناديق الإستثمار شكل شركة مساهمة برأسمال نقدى وأن يكون أغلبية أعضاء مجلس إدارتها من غير المساهمين فيها أو المتعاملين معها أو ممن تربطهم بها علاقة أو مصلحة .

وفى ختام اللقاء قام بالتعليق الحاضرون بالقاء الثناء والشكر للدكتورة/ داليا عمر السواج عضو مجلس إدارة البورصة المصرية، وتم تقديم درع الأكاديمية للدكتورة وتقديم الشكر لها على تلبية دعوة الحضور وتقديم المحاضرة التعريفية عن البورصة المصرية والاجابة على جميع اسئلة الطلاب والحضور، على امل تجديد اللقاء وتنفيذ الوعد بتقديم الدعوة للاطلاب بزيارة البورصة المصرية ومشاهدة شاشات عرض التداول بالبورصة المصرية.

والندوة مؤيدة بمجموعة من الصور التذكارية مرفقة بالتقرير.

المشرف على شعبة الإدارة والمحاسبة

أ.د/ نبيل عبد الرءوف إبراهيم

وكيل المعهد لشئون التعليم والطلاب